

الدورة الثانية والأربعون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

مقدمة للبند 15: الموضوع الرئيسي لفترة السنتين 2022-2023

تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل

تشهد نظمنا الزراعية والغذائية حالة فشل. فهي لم تحرز أي تحسن في الأمن الغذائي والتغذية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، كما أنها تشكل الدافع الأكبر الوحيد الكامن وراء تعيّر المناخ والأزمة البيئية القائمة في كوكب الأرض، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات. ويتجلى هذا الاتجاه بوضوح بدءاً بالمحركات النظامية (السكان والنمو الاقتصادي وتعديّر المناخ والنزاعات) والمحركات التي تؤثر على الحصول على الأغذية (الفقر وانعدام المساواة) وإنتاج الأغذية (الابتكار والاستثمارات العامة والاستهلاك) والنظم البيئية (تدهور الموارد الطبيعية والأوبئة وتدهور النظم الإيكولوجية).

ويهدف القضاء على الجوع وسوء التغذية وكسر حلقات المعلومات المسترجعة السلبية التي تضرّ بالصحة وبالكوكب، ينبغي تحويل النظم الزراعية والغذائية الحالية. وحتى قبل انتشار جائحة كوفيد-19، كان 690 مليون شخص يعانون من الجوع فيما كان ملايين الأشخاص غيرهم يعانون من نقص المغذيات الدقيقة. كما كانت أعداد الأشخاص الذين يعانون من الوزن الزائد تزداد بسرعة. وقد أضافت الجائحة 132 مليون شخص إلى صفوف ناقصي التغذية. وفي تلك الأثناء، تُفقد نسبة 14 في المائة من الأغذية المنتجة فيما تُهدر 17 في المائة منها.

ومن هذا المنطلق، تقترح منظمة الأغذية والزراعة رؤيةً جريئةً للدفع قدماً بتحقيق "الفضائل الأربع" أي إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل من أجل المساهمة في حياة أفضل. ومن خلال التركيز على الحلول التكنولوجية والمبتكرة، تسعى المنظمة إلى إنتاج كميات أقلّ، وخفض أسعار الأغذية ومخاطر الأوبئة، وزيادة الشفافية، واستحداث فرص للعمل وتحفيز الإدماج الاجتماعي.

النظم الزراعية والغذائية ونهج "قائم على النظم"

لا بدّ، من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، من مقارنة التحديات بطريقة قائمة على النظم واعتماد نظرة شمولية. وهذا يعني الإقرار بالترباط القائم بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنظم الزراعية والغذائية في العالم والبحث عن أوجه تآزر ومقايضات في الحلول على مستوى السياسات.

ومن الأساسي بمكان جعل النظم الزراعية والغذائية أكثر شمولاً واستدامةً وقدرة على الصمود للقضاء على الجوع وسوء التغذية. فهي تشكل النظام الاقتصادي الأكبر وتولّد الأثر الأكبر على كوكب الأرض. وعلى الصعيد العالمي، يعمل فيها أربعة مليارات شخص. وحوالي 80 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في النظم الزراعية والغذائية. كما أن الفقر وانعدام المساواة ينتشران في النظم الزراعية والغذائية.

كذلك، يمكن أن تكون المنافع الناشئة عن اعتماد نهج قائم على النظم كبيرة- بما في ذلك إيجاد الحلول للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مع السعي في الوقت عينه إلى جعل الأغذية الصحية ميسورة الكلفة للجميع ومعالجة انعدام المساواة. ويشكل النهج القائم على النظم أيضًا الطريقة الفضلى لمساعدة صانعي السياسات في إدارة المقايضات.

استراتيجية تحويل النظم الزراعية والغذائية

يهدف الدفع لتحقيق "الفضائل الأربع"، سوف تطبق المنظمة أربعة عوامل مسرّعة ومشاركة بين القطاعات في جميع تدخلاتها البرمجية: التكنولوجيا والابتكار والبيانات والعناصر المكتملة. وتشمل العناصر المكتملة الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات.

- بإمكان التكنولوجيا الناشئة والأدوات الرقمية- من التجارة الإلكترونية وسجلّ عمليات قواعد البيانات التسلسلية إلى تحسين مكافحة الآفات وعلم الوراثة للمحاصيل باستخدام الذكاء الاصطناعي- أن تستخدم الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وأن تعزز الأمن الغذائي.
- تشكل الابتكارات في المجتمع، والسياسة، والمؤسسات والشؤون المالية والتكنولوجيات محركات رئيسية تؤثر على إنتاج الأغذية والزراعة وعلى عمليات التوزيع.
- إن الجمع بين البيانات عن الأغذية، والزراعة، والنواحي الاجتماعية والاقتصادية والموارد الطبيعية يمكن أن يساعد في تعزيز عملية صنع القرارات القائمة على الأدلة في قطاع الأغذية والزراعة. وتشكّل المنصة الجغرافية المكانية ومحتبر البيانات الضخمة لدى المنظمة مثالاً على ذلك.
- وتشمل العناصر المكتملة الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات التي يمكنها أن تضمن أن يكون تحويل النظم الزراعية والغذائية شاملاً وعادلاً. ومن الضروري أن تكون التكنولوجيا والابتكارات والبيانات شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين، وأن تُستخدم لتحفيز التنمية. وفيما تشهد التكنولوجيات ثورةً، تزداد أيضًا مخاطر عدم المساواة في الحصول عليها والاستبعاد منها. ومن الضروري أن يتم الاستثمار في رأس المال البشري والسياسات والأنظمة لتقليل هذه المخاطر إلى حدّها الأدنى. كما يجب أن تكون التكنولوجيات ميسورة الكلفة للجميع.

النظم الزراعية والغذائية من المعرفة إلى العمل

يبيّن ما يلي بعض المجالات التحولية ذات الأولوية في البرنامج والمتمحورة حول تحقيق الأفضل.

زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق

من الضروري تحسين النفاذ إلى الأسواق وبخاصة خفض الحواجز أمام التجارة لتحفيز التجارة العالمية وبين بلدان الإقليم الواحد. وهذا يشمل تعزيز القدرات السياسية والفنية في المؤسسات الحكومية الدولية والوطنية لتنفيذ ممارسات تيسير التجارة، والحدّ من الحواجز الإجرائية في وجه التجارة، خاصة تلك المتعلقة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

الرقمنة

منظمة الأغذية والزراعة هي حاليًا في طور تحديد 1 000 قرية في العالم لتحويلها إلى قرى رقمية. وسوف يتم هذا المجهود بالتعاون مع مبادرة "الذكاء الاصطناعي، توفير الغذاء للجميع" وشركاء آخرين. وسوف يولّد هذه المشروع روابط رقمية من خلال اعتماد قدرات إلكترونية أساسية، مثل التجارة الإلكترونية، في المناطق الريفية وتيسير نفاذ المزارعين إلى

الأسواق. وسوف يقلص أيضًا الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء. ويمكن أن تشكل القرية الرقمية نقطة دخول للتنمية الريفية. إضافةً إلى ذلك، هناك أوجه تآزر بين مبادرة العمل يدا بيد، وحفاظة خدمات التكنولوجيا الرقمية للمنظمة، ودليل استراتيجية الزراعة الإلكترونية، والمنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية.

التحويل من خلال تربية الأحياء المائية

تشكل الأسماك مصدرًا ممتازًا للأغذية لمعالجة النقص في المغذيات الدقيقة، غير أنّ العالم لم يقرّ بالدور الذي يمكن أن تؤديه الأسماك في القضاء على الجوع وسوء التغذية حتى عام 2014. وهناك فجوة بين التكتيف المستدام لتربية الأحياء المائية (حيث تمس الحاجة إلى الأغذية) وإدارة مصايد الأسماك التحوّلية (حيث الاستدامة مهدّدة). وقد توقعّت المنظمة سيناريوهات مستقبلية لمصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية، ومن خلال برنامج "التحويل الأزرق" الخاص بها، يمكنها أن تساعد صيادي الأسماك في تحقيق سيناريو الإنتاجية الأعلى، بما يسدّ الفجوة بحلول عام 2050.

التنمية الحضرية والريفية المستدامة

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة "المدن الخضراء" لضمان ألا تؤدي الأزمات الصحية، مثل جائحة فيروس كورونا، إلى أزمات غذائية وبيئية. وتستند هذه المبادرة إلى خبرة المنظمة في مجال دمج الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك والنظم الغذائية المستدامة في السياقات الحضرية وشبه الحضرية. كذلك، تركّز المبادرة على تحسين البيئة الحضرية، وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات لدى النظم الحضرية والسكان. وسوف يجري تنفيذ المبادرة في 100 مدينة خلال السنوات الثلاث المقبلة. ومن المتوقع أن تنضم إليها 1 000 مدينة بحلول عام 2030.

دمج الإجراءات من خلال مبادرة العمل يدا بيد

ترمي مبادرة العمل يدا بيد إلى استئصال الفقر والجوع من خلال تحليل جغرافي ومكاني، وبيولوجي فيزيائي واجتماعي واقتصادي متكامل لتحديد الأقاليم التي يمكن أن يسجّل فيها التحويل الزراعي والريفي الأثر الأكبر. وهي تدعم البلدان التي لديها قدرات محدودة، أو تواجه أزمات غذائية خطيرة أو توجد فيها بؤر فقر كبيرة. ومن خلال المنصة الجغرافية المكانية ومختبر البيانات، والنهج القائم على النظم إزاء التنمية الريفية، سوف تدعم المبادرة الجهود المذكورة سابقًا التي تبذلها المنظمة لترجمة سنواتها الخمس والسبعين من المعرفة إلى العمل وإلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

باختصار، وبهدف تحويل العالم من خلال الأغذية والزراعة، يتعيّن على المنظمة أن تقود الجهود للجمع بين الابتكار، والتكنولوجيا، والبيانات، والحوكمة والمؤسسات وتسريعها. فالقيام بذلك قد يساعد في (1) تقليص الجوع من خلال إعادته إلى منحى انحداري؛ (2) وتحويل النظم الزراعية والغذائية لتوفير الأغذية للأشخاص، وتغذية الطبيعة وبناء سبل معيشة ونظم إيكولوجية قادرة على الصمود؛ (3) وزيادة الاستثمارات في التحويل الريفي والفئات السكانية الضعيفة من أجل تقليص انعدام المساواة، من دون ترك أي بلد وأي أحد خلف الركب.